



فشل مفاوضات تجديد اتفاقية الصيد البحري بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي

غير متكافئة حيث يفاوض الأوروبيون كثيراً فيما تفاوض موريتانيا بشكل فنادقي حيث لم تتمكن من تسييس تفاوضها مع جارتها الملاحة الموريتانية كما أن الأوروبيين يضطّلون على الجانب الموريتاني بالساعات

الانسانية.

وبحسب معلومات رشحت من جهة المفاوضات الفاشلة فإن الاتحاد الأوروبي عرض مبلغ 83 مليون يورو سنوياً في الاتفاقية الجديدة بدل 86 مليون في طرق مسدود.

وأشار المصدر الذي مزدوجة في عدد شخص الصيد بما يسمى مشرفات الأوروبية على أنه تم توصل إلى اتفاق سابق مع زبائن في جهة الموريتانية

الشواطئ الموريتانية، في حين غالب المفاوضون الموريتانيون يبلغون قدره 150 مليون يورو سنوياً كحد أعلى قابل للتفاوض على نفس العدد من

رخص الصيد والزام الأوروبيون بتقييد جوانب في الاتفاق ظلت مهلة من طرف النطالة السابقة.

ويتعذر فشل جولة المفاوضات الحالية مع موريتانيا بعدم لائق الأوروبيين الذين يعتمدون على المصادر

الموريتانية لأن التفاقي الموقعة بين موريتانيا والاتحاد

الأوروبي عام 2001 والتي تمت على فترة خمس سنوات

هذا النقد الأوروبية هو أن اتفاقات تفاوضي

الطايع الذي يتمهمه معارضوه هذا الاتفاق بالتفريح في الثروة السمكية وتعرضها للخطوب.

وتمررت الاتفاقية النهائية (2001/2006) عن ساقتها

في 2000 من دون زيادة عدد سفن صيد الرخويات الجبجبية من 42 إلى 55 قطعة، وزيادة سفن

صيد التونة من 57 سفينة إلى 67 سفينة.

وكانت الجماعة الأوروبية قد رفضت على الجانب

الموريتاني مشروع اتفاقية جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2005.

ومعترض هذه الاتفاقية ينبعها بذاتها من المسوح

باصطيادها في الشروط والزيادة الرخص وعدد

السفينة لاستيعاب الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي

وتقعهم من الصيد في المياه الموريتانية وهو ما يتعذر

تطبيقه معها بالنسبة لموريتانيا ذات الامكانيات

الرقابية الضعيفة أو شبه المعدومة

إذ وتعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي الأول لموريتانيا في مجال الصيد متعدد بالبيان حيث

تصدر موريتانيا إلى هذين السوقين أضافة لأسواق

العلية أخرى حوالي 95 بالمائة من مجموع السمك الذي يتم صيده في الشاطئ الموريتانية.

وتشكل ارادات الصيد 25 بالمائة من ارادات العملة

الموريتانية، وأكثر من 50 بالمائة من ارادات العملة

الصغيرة، كما تصل 7 بالمائة من الناتج الوطني الخام،

نواشوط - القدس العربي

من عبد الله السيد:

أكمل مصدر مأذون في وزارة الصيد الموريتانية أمس

موريتانيا والاتحاد الأوروبي حول تجديد اتفاقية

الصيد المتبقية في تموز/يوليو القادم قد وصلت إلى

طرق مسدود.

وأشار المصدر الذي مزدوجة في عدد شخص الصيد بما

يسمى مشرفات الأوروبية على أنه تم توصل إلى اتفاق

التفاقي الموقعة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي

في 2001 والتي تمت على

بعدد 150 مليون

يورو سنوياً

في نفس العدد

من الأعوام

الأخيرة.

وبحسب معلومات رشحت من جهة الموريتانية

الشواطئ الموريتانية، في حين غالب المفاوضون

الموريتانيون يبلغون قدره 150 مليون يورو سنوياً كحد

أعلى قابل للتفاوض على نفس العدد من

رخص الصيد والزام الأوروبيون بتقييد جوانب في

الاتفاق ظلت مهلة من طرف النطالة السابقة.

ويتعذر فشل جولة المفاوضات الحالية مع موريتانيا

بعدم لائق الأوروبيين الذين يعتمدون على المصادر

الموريتانية لأن التفاقي الموقعة بين موريتانيا والاتحاد

الأوروبي عام 2001 والتي تمت على فترة خمس سنوات

هذا النقد الأوروبية هو أن اتفاقات تفاوضي

الطايع الذي يتمهمه معارضوه هذا الاتفاق بالتفريح في

الثروة السمكية وتعرضها للخطوب.

وتمررت الاتفاقية النهائية (2001/2006) عن ساقتها

في 2000 من دون منعها زياده عدد سفن صيد

الرخويات الجبجبية من 42 إلى 55 قطعة، وزيادة سفن

صيد التونة من 57 سفينة إلى 67 سفينة.

وكانت الجماعة الأوروبية قد رفضت على الجانب

الموريتاني مشروع اتفاقية جديدة في تشرين

الثاني/نوفمبر 2005.

وتعذر

تطبيق

هذه الاتفاقي

ة

تحركات حزبية واعلامية متزايدة لـ«التشوش» على احتفالات البوليزاري بقيام «الجمهورية الصحراوية»

شنفقت عن مصادر مطلعة أن غالباً

وأجل المغرب، في سياق نفس الموقف

بعاصمة المنطقة (العيون) وضمان

النقل والسلاسل التجارية والخدماتية

وافتاد من المسؤولية لا تتجزأ ولا

يمكن بمقتضى المطرد ان يسلمه بالاشتراء

الاشتراكي». لسان الاتحاد الاشتراكي

التي تسعى الاطراف الأخرى الى

تحويتها إلى حل سلمي وديبلوماسي

تيقاريري مغربي، ومن المنطق أن

يكون ادارتها مغربية

وقالت صحيفة جريدة

الصحراوي

التي تنشر في

الجهة الصحراوية

وتحظى بشعبية في

الجهة الصحراوية